

# من نحن

المجلس الوطني لعلاقات العمل ("المجلس") هو هيئة فيدرالية مستقلة أُنشئت في عام 1935، وحوّلت إليها سلطة حماية حقوق الموظفين في تنظيم شؤونهم والتواصل فيما بينهم سعياً إلى تحسين ظروف العمل، واختيار ما إذا كانوا يرغبون في تعيين ممثل تفاوض جماعي للتشاور بالنيابة عنهم مع صاحب العمل أو الامتناع عن ذلك. ويعمل المجلس أيضاً على منع ممارسات العمل غير العادلة التي يتبعها أصحاب العمل في القطاع الخاص والنقابات وتصحيحها، فضلاً عن إجراء انتخابات الاقتراع السري فيما يتعلق بتمثيل النقابات. يعد المجلس هيئة ذات طبيعة مزدوجة يرأسها مجلس إدارة يضم خمسة (5) أشخاص من جانب ومستشار قانوني عام من الجانب الآخر. يُعيّن الرئيس أعضاء مجلس الإدارة والمستشار القانوني العام بموافقة مجلس الشيوخ. يضطلع المجلس ومستشاره القانوني العام بمسؤوليات الهيئة ومهامها بموجب القانون الوطني لعلاقات العمل لسنة 1935، بصيغته المعدلة، إلى جانب ما يمارسه المستشار القانوني العام من سلطات أخرى بموجب تفويض من المجلس، إلى جانب السلطة المستقلة التي يخولها له القانون الأساسي.

## مجلس الإدارة

يتكون المجلس من خمسة (5) أعضاء، ويعمل في المقام الأول كهيئة شبه قضائية للبت في القضايا بناءً على السجلات الرسمية في الإجراءات الإدارية، ويُعيّن رئيس المجلس الأعضاء لمدة خمس (5) سنوات، بموافقة مجلس الشيوخ، وتنتهي ولاية كل عضو سنوياً.

## شعبة القضاة

يتولى القضاة الإداريون النظر في القضايا المتعلقة بممارسات العمل غير العادلة والاستماع إليها وتسويتها والبت فيها على الصعيد الوطني، ويزاولون عملهم من خلال مكاتب في واشنطن ونيويورك وسان فرانسيسكو.

## المستشار القانوني العام

يكون المستشار القانوني العام، الذي يعينه الرئيس لمدة أربع (4) سنوات، مستقلاً عن المجلس، ويتولى مسؤولية التحقيق في قضايا ممارسات العمل غير العادلة والملاحقة القضائية بشأنها، وكذا الإشراف العام على المكاتب الميدانية للمجلس فيما يتعلق بمعالجة القضايا.

## المفتش العام

اعرف المزيد عن مكتب المفتش العام

## تاريخنا

يعتز المجلس بتاريخه الحافل في إنفاذ القانون الوطني لعلاقات العمل. وبدءاً من فترة الكساد الكبير مروراً بالحرب العالمية الثانية والنمو الاقتصادي والتحديات التي تلت ذلك، عمل المجلس على ضمان حقوق الموظفين في التفاوض الجماعي، إذا اختاروا ذلك. لقيادة

## الهيكل التنظيمي

## انضم إلى فريق المجلس

### عمليات الاستحواد

مقدمة

أعدت هذه المعلومات لمساعدة الشركات المهتمة ببيع منتجاتها وخدماتها إلى المجلس. وتتناول ورقة المعلومات هذه إجراءات الشراء وسياساته المطبقة بشكل عام على عمليات الشراء التي يجريها المجلس. كما توضح هذه الوثيقة أنواع السلع المعروضة للشراء والمشتريين لها وأماكن شرائها. وتتضمن الوثيقة أيضاً المعلومات الموجهة تحديداً إلى الشركات الصغيرة المحرومة والشركات الصغيرة المملوكة لمحاربين قدامى من ذوي الإعاقة، والشركات الصغيرة المملوكة للنساء.